فان قتل المسلم لا يجوز ابتداءً ونحن نقتله الحكم بدأ على دليل وهو تعسكرهم
واجتماعهم فان صبر الامام الى ان يبدؤا رتما لا يمكن دفع شرهم م وكذا
على جريحهم س اجهز على الجريح اى اتم قتله وفيه خلاف الشافعي ايضا م ويتبع
موقوفهم فيئتهم س اى ان كان لهم فيئة وفيه خلاف الشافعي ايضا م
ومن لا فلا س اى ومن لا فيئة له لا يجهز عليه حال كونه جريحا والا شبهة
حال كونه موقوفا لانه لا يخاف ان يلحق بالفيئة فلا ضرورة في قتله فلا
يقتل لكونه مسلما م ولا يسبى ذريتهم ونساؤهم ويحبس بالجهم الى ان يتوبوا
ويستمل سلاحهم وخيلهم عند الحاجة س خلافا للشافعي رحمه الله م
ولا يجب بقتيل باغ مثلا ان ظهر عليهم س لان ولاية الامام منقطعة عنهم م
عجزهم م وان غلبوا على مصر فقتل رجل من اهل امامة فظهر عليهم
قتل به س هذا اذا لم يخبر البغاة في ذلك المصر احكامهم فيما لم ينقطع
لانه الامام عن ذلك المصر فيجري احكامهم م وباغ قتل عادلا متعمدا
حنيفة رحمه الله س هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف
وان فعى رحمهما الله لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقة او اقر
انه على الباطل م كعكسه س كما يرث العادل الباغي م فان اقر انه
على باطل لا س اى ان اقر الباغي انه على الباطل لا يرثه م ويتبع ان لحق
من رجل ان علم انه من اهل الفئة كره والا فلا

كتاب اللقطة

رفعه احب وان خيف هلاكه يجب كاللقطة وهو حر الا ان يجد رقه
ونفقة وجنايته في بيت المال وارثه له ولا يوخذ من اخذه وثيقة

Copyright © King Saud University